

البعد الإفريقي في الدبلوماسية المصرية

(الصومال الايطالي أنموذجا)

The African dimension in Egyptian diplomacy:

(Italian Somalia as a model)

د/قارة فاطمة

المركز الجامعي مرسلي عبد الله

ملخص :

تعالج هذه الدراسة التعريف بالبعد الإفريقي لمصر، من خلال نشاطها الدبلوماسي في المحافل الدولية والتنسيق مع الحركات التحررية من أجل تقرير مصير شعوب القارة، وذلك بحكم الروابط التاريخية والاقتصادية والجيو استراتيجية (التيل والبحر الأحمر)، مما دفع بالدبلوماسية المصرية إلى الاهتمام بالصومال والشرق الإفريقي عامة.

الكلمات المفتاحية:

الاستعمار الإيطالي البعد الأفريقي منظمة الوحدة الأفريقية
ثورة جويلية 1952.

Abstract

This study addresses the Egyptian dimension, through its diplomatic activities in international forums and liberation movements in order to determine the fate of the peoples of the continent, based on the virtue of its historical, economic and geostrategic ties (the Nile and the Red Sea).

keywords:

Italian colonization; The African dimension; Organization of African Unity; the July Revolution of 1952.

ان الموقع الجغرافي لمصر لعب دورا تاريخيا في بناء العلاقات
الافريقية المصرية علي مر العصور ، فكانت مصر دائمة الحرص على
تثبيت تلك العلاقات التي تنامت مع مجيء الاستعمار الاوربي للقارة
الافريقية في دعمها للشعوب الافريقية لمناهضة الاستعمار وفق مبادئ

ثورة 1952م التي تعكس البعد الافريقي لمصر من خلال نشاطها الدبلوماسي في المحافل الدولية والتنسيق مع الحركات التحررية من اجل تقرير مصير شعوب القارة ، وبحكم الروابط التاريخية والاقتصادية اولت الدبلوماسية المصرية اهتماما بدول الشرق الافريقي بحكم المصالح الجيوستراتيجية (النيل والبحر الاحمر) وتعد دولة الصومال واحدة من اهم دول القرن الافريقي التي تلعب دورا كبيرا في التحكم بمضيق باب المندب ، وهو مازاد من اهميتها الاقتصادية والجيوستراتيجية بالنسبة لمصر ما جعلها تسعى الى تدعيم الصومال في مختلف المجالات كما بذلت جهودا في تقرير مصيرها . فيم تمثل النشاط الدبلوماسي المصري في دعم القضية الصومالية لتقرير مصيرها ؟

1- دور مصر في المجلس الاستشاري المراقب للوصاية

الاطالنية:

كان اهتمام مصر بالصومال قبل قيام الثورة قائما وفق روابط تاريخية اجتماعية وبوجود أسباب إستراتيجية من خلال استعادة دورها الإقليمي في المنطقة قبل الاستعمار، وفي وقت كانت الدول الاستعمارية تتصارع لأجل كسب النفوذ في الصومال ، وكانت مصر من ناحية أخرى راغبة في أن تلعب دورها الإفريقي الجديد ،

فتلاقت الرغبة مع تعيين مندوب مصر في لجنة هيئة الأمم المتحدة
كمال الدين صلاح¹.

ولقد كان انضمام مصر للمجلس الاستشاري المراقب للوصاية
الاطيالية وفق القرار الدولي الذي صدر سنة 1949 بسبب تخوف من
مسألة إطلاق يد إيطاليا في إدارة البلاد حيث قررت الجمعية العامة
إنشاء المجلس الاستشاري يكون مقره مقديشو².

وأشير هنا أن عضوية مصر في المجلس الاستشاري للأمم
المتحدة كان له دور كبير في نشر الوعي الثقافي والوطني بين المواطنين
، حيث أرسلت مصر إلى الصومال في سنة 1950م بعثة من الأزهر
وكمية كبيرة من الكتب الدينية والتعليمية التي طبعت بمطابع الأزهر،
وذلك لتجسيد الدور الثقافي المصري هناك لنشر التعليم العربي
والإسلامي . وكان المندوب المصري في المجلس الاستشاري محورا
أساسيا في هذا التوجه قبل قيام الثورة في مصر وتنامي نشاطها في
الصومال فيما بعد³.

وفي عام 1951م اتصلت الإدارة المركزية لحزب وحدة الشباب
الصومالي بالمندوب المصري في المجلس من أجل تدعيم مشروع الحزب
للتعليم ، فتعهد كمال الدين بتأييد المشروع وإقناع الإدارة الايطالية
الوصية وكذلك حكومته في إنهاء المجال التعليمي في البلاد ،

واستجابة لطلب حزب وحدة الشباب أرسلت مصروفدا أزهريا لبحث الموقف ، حيث زار هذا الوفد جميع المدن الصومالية كما عقد اجتماعات مطولا مع إدارة الحزب والقوى الوطنية الأخرى ، وبعدها قدم الشيخ عبد الله المشد رئيس الوفد الأزهري تقريرا إلى الحكومة المصرية أصدرت على إثرها تقديم 22 منحة دراسية لصومال ، وكذلك ارسال بعثة أزهرية في سنة 1952 م، وفي نفس العام أيضا افتتح معهد الدراسات الإسلامية بإشراف البعثة الأزهرية وهنا تتابعت البعثات المصرية منذ تلك الفترة⁴.

وكانت عودة مصر إلى الساحة الصومالية بعد قيام الثورة تجري وفق المعايير الدولية والمتغيرات العالمية الجديدة ، إذ تسعى مصر من خلاله إلى الدعم الشعوب الإفريقية والتصدي للنفوذ الغربي والإسرائيلي في المنطقة ، وفق أبعاد ثورة جويلية 1952 م⁵.

بعد ثورة جويلية 1952 م زاد اهتمام مصر بمنطقة القرن الإفريقي ، فأصبحت أكثر رغبة في تحرير هذه المنطقة من الاستعمار والقضاء على أي نفوذ أجنبي يهدد مصالحها الإقليمية وشعوبها ، لذلك علمت على عرقلة تحالف إثيوبيا مع الغرب وإسرائيل والتصدي لأطماعها في الأراضي الصومالية ، كما عملت مصر من ناحية أخرى على مواجهة الأطماع المتعددة التي كانت تهدد الصومال بأجزائه

المختلفة وخصوصا في الصومال الايطالي من خلال مشاركتها في المجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة والمتكون من فلبين وكولومبيا ومصر⁶.

وبدأ النشاط المصري يتحرك عبر محورين كان يتحرك من خلال سفيرها لدى الأمم المتحدة الذي كان عضوا بالمجلس الاستشاري، ومن ناحية أخرى التحرك عبر النشاط التعليمي، بالتنسيق مع القوى الوطنية والأهالي من أجل محافظة على هويته⁷. وربما الاهتمام المصري بالشأن الصومال كان نتيجة العلاقات التاريخية بين البلدين وبالإضافة لموقعها الاستراتيجي فهي تقع في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر الذي تحكمه مصر من الطرف الشمال، وخاصة أن أهمية البحر قد ازدادت بشكل كبير منذ افتتاح قناة السويس سنة 1869م⁸.

بداية من سنة 1954م كثفت مصر من نشاطها الثقافي والدبلوماسي في الصومال الايطالي، وذلك عن طريق ممثلها في المجلس الاستشاري كمال الدين صلاح وفقد عملت مصر على افتتاح قنصلية لها في الصومال وزيادة نشاطها وعدم إتاحة الفرصة للإدارة الإيطالية لمهاجمة ممثلها، وحتى يتاح لها فرصة زيادة التبادل التجاري مع الصومال⁹.

كان الوضع داخل المجلس الاستشاري صعب بسبب اختلاف أعضائه بين مؤيد ورافض لسياسة الايطالية في الصومال ، إذ كان مندوب الكولمبي مؤيدا وسياسة الإدارة الايطالية على طول الخط تنفيذا لتعليمات لحكومته المنحازة للإدارة الايطالية نظرا لكونها دولتان لاتينيتان كاثوليكيتان، حيث كانت الإدارة الايطالية تعتمد عليه بدرجة كبيرة في تنفيذ مناورتها لشل المجلس وإعاقته ولكن مندوب مصر¹⁰ عمل على استغلال كل فرصة ممكنة لفضح أساليب الإدارة الايطالية ، ففي 12 أكتوبر 1954 تقرر أن يرفع العلم الصومالي الجديد في احتفال كبير، وفي 13 نوفمبر 1954 أصر المندوب المصري على حضور بعثة الأزهر في احتفال الإدارة الايطالية بمناسبة المولد النبوي

وكلف عبد الناصر في أكتوبر 1955 وزارة الخارجية بتنسيق مع ممثلي مصر في روما وأديس أبابا ومقديشو لمواجهة الآثار المترتبة على السياسة الايطالية تجاه مصر والعمل على إقناع إيطاليا بقيام تعاون بينها وبين مصر في الصومال مع ضرورة حفاظ مصر على مركزها هناك لأن ذلك يكفل لها فتح السبيل إلى سائر المناطق المجاورة والمحيطة بمنابع النيل

وكانت مصر إلى جانب دورها في الصومال تقوم بتوجيه الإذاعة الصومالية لكي تهاجم سياسات الإدارة الايطالية ، مستعينة

في إذاعة بعض تلك المواد ببعض الصوماليون المقيمين في مصر مثل الحاج محمد حسين رئيس حزب وحدة الشباب¹¹ الصومالي¹².

لذلك سعت إيطاليا على إبعاد مصر عن الصومال من خلال إلغاء المجلس الاستشاري في ماي 1956 ، غير أنها تراجعت على هذا لتخوفها من عدم قدرتها على تحقيق ذلك ، ولكنها لجأت إلى حيلة أخرى حيث حاولت الضغط على مجلس الوصاية والدول الغربية بإشاعة نيتهما في ترك مهمة الوصاية على الصومال التي كلفتها خسائر مالية كبيرة ، وقد رأت مصر أن ذلك انسحاب المفاجئ سيعني ضياع الجهود التي تبذلها في سبيل إعداد الصومال للاستقلال وسيخلق فراغا تنشأ عنه مشاكل سياسية كثيرة لا تساعد على استقرار المنطقة ولكنها كانت تدرك في ذات الوقت أن إيطاليا كانت تسعى من وراء ذلك إلى التهديد والضغط على المجلس الوصاية لكي يسترضيها بإلغاء المجلس الاستشاري .

ونتيجة لذلك لم تجد إيطاليا بدا من إظهار نواياها والمطالبة بإلغاء المجلس الاستشاري بحجة أنها أصبحت عضوا في الأمم المتحدة ومن حقها أن تعمل على قدر المساواة مع الأعضاء الآخرين المنتدبين لإدارة الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية بدون إشراف مجلس استشارية خصوصا مع وجود مجلس تشريعي منتخب ونيتهما في إقامة

وزارة صومالية تتولى السلطة التنفيذية ، ولكن مصر كانت تدرك أن هدف إيطاليا هو إبعادها عن الصومال¹³ ، لذلك ردت على المزاعم الإيطالية بأن المجلس الاستشاري ثبت فائدته عمليا وأولى أن تعممه الأمم المتحدة في المناطق الأخرى الخاضعة للوصاية ، أما مجلس التشريعي فسلطاته محدودة ، كما أن الحاكم له الحق الاعتراض عن وجود قراراته ، في حين أن الوزارة ستكون خاضعة لتوجيهات الإدارة الإيطالية فضا عن وجود مستشار إيطالي كل وزير له حق حضور مجلس الوزراء وله حق التصويت على قراراته¹⁴ .

2- دور إيطاليا في إبعاد مصر

وكان لإيطاليا أهداف عديدة من السعي لإبعاد مصر عن الصومال ، بسبب معارضة مصر لسياسة الإيطالية ، وتدخلها في الشؤون الداخلية لصومال ، وعن طريق مندوبيها في المجلس الاستشاري ، فضلا عن نشاط المندوب المصري في توعية الصوماليين ضد سياسة الإدارة الإيطالية التي تخالف مصالح الصومال ، كما ضغط كمال الدين باعتباره عضو استشاري لدى الأمم المتحدة في الصومال على ضرورة أن تقوم الإدارة الإيطالية باستشارة المجلس الاستشاري في كل الأمور ، وأن يكون ذلك هو أساس العلاقة معها¹⁵ . فضلا عن اعتراضه على أساليب التي كانت تعتمد الإدارة الإيطالية

إتباعها مع مجلس ، ففي نوفمبر 1955 تقدمت الإدارة الإيطالية بخطة التنمية الاقتصادية للصومال قبل اجتماع المجلس بثلاثة أيام فقط حتى لا يتمكن المجلس من دراستها ، فأحتج كمال الدين صلاح على ذلك واعتبره أمرا متعمدا من الإدارة الإيطالية¹⁶

ولما أدركت إيطاليا صعوبة إزاحة مصر من المجلس الاستشاري عمدت إلى تكوين مجموعة من السياسيين من أعضاء المجلس التشريعي المواليين لإدارة الإيطالية ترسل شكاوي وعرائض إلى هيئة الأمم المتحدة ضد الحكومة المصرية والمندوب المصري بحجة التدخل في شؤونهم الداخلية¹⁷

ولما تم اغتيال في 16 أبريل 1957 مندوب مصر محمد كمال الدين صلاح طرحت الحكومة المصرية ثلاث شكوك كانت وراء اغتيال محمد كمال ، فالاحتمال الأول فقد وجه الاتهام لمسؤولين من حزب ديجل ومرفلة¹⁸ بسبب معارضة كمال الدين لمشروع الحكم الذاتي الذي يتبناه الحزب ، وأيضا اتصال الحزب بإثيوبيا لإنشاء اتحاد فيدرالي بين إثيوبيا والصومال في المقابل منح قبائل ديجل والمرفلة نوع من الحكم الذاتي ، بالإضافة لوجود عداوة بين هذه القبائل وقبائل الداروط التي تتكلم اللغة العربية وتتمسك بالدين الإسلامي ومناصرة للفكر القومي العربي الإسلامي ، أما الاحتمال الثاني فهو اشتراك

مسؤولي الإدارة الإيطالية في تدبير الحادث بسبب معارضة كمال الدين صاح مشروعاتهم في الصومال ، أما الاتجاه الثالث فهو تدبير مسؤولين في الحكومة الصومالية لحادث ومن بين عبد الله عيسى وشيخ علي جمعالة الذي يكن بالعداء الشديد لكمال الدين ولل فكر الناصري¹⁹ .

وكلف جمال عبد الناصر عقب الحادث محمد فايق بدراسة الأوضاع ومتابعة القضية ، فأقام محمد فايق اتصالات ونظم مقابلات مع رجال الأحزاب والتجار ورجال الدين صوماليين ، وحين لاحظت الإدارة الإيطالية نشاطه ، أبلغت القنصلية المصرية بأنه شخصية غير مرغوب فيها ، وطبت منه أن يغادر مقديشو في غضون ثمانية وأربعين ساعة ، فما كان من عبد الناصر إلا أن طلب من وزارة الخارجية أن تستدعي السفير الإيطالي في القاهرة وتبلغه بأنه شخص غير مرغوب فيه وعليه مغادرة القاهرة فوراً إذا لم ترجع الإدارة الإيطالية عن قرارها²⁰ .

ويتضح من كل ما سبق أن الاتهامات شملت جميع الجهات والدول الموجودة في الصومال فشملت حزب وحدة الشباب وحزب ديجل ومرفلة والإدارة الإيطالية وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل وإثيوبيا ، والحقيقة أن جميع هؤلاء كان لهم مصلحة في اغتيال المندوب المصري ، كما ساءت العلاقات بين مصر والإدارة

الايطالية نتيجة للغموض الذي أحاط بتصرفات الإدارة الايطالية خلال التحقيقات ، فضلا عن ذلك تواصلت العداوة بين حزب وحدة الشباب وحزب ديجل والمرفلة بعد إشاعة قيام أعضاء حزب وحدة الشباب بمحاولة إلقاء التهمة بحزب ديجل والمرفلة.

وكان من مظاهر توتر العلاقات بين مصر والإدارة الايطالية إساءة الإدارة الايطالية لعمران الشافعي قنصل مصر في مقديشو واتهامه بإثارة الشائعات واعمل على توتر الأجواء وتحريض الصوماليين وعرقلة عمل السلطات الإدارية والقضائية فأمرت بمنع القنصلية من إصدار أي نشرات²¹.

و نتيجة لموقف مصر الثابت تجاه الصومال عادت ايطاليا من جديد لمحاولاتها السابقة لإلغاء المجلس الاستشاري حيث حاولت خلال الدورة العشرين مجلس الوصاية في الفترة الممتدة من 20 ماي إلى 12 جويلية 1957 أن تعرقل عمل المجلس الاستشاري من جديد بحجة إتاحة الفرصة للصوماليين ممارسة سلطاتهم التنفيذية والتشريعية والقضائية دون تدخل من السلطة الايطالية أو المجلس الاستشاري ، ولكن مصر تصدت لهذه المحاولة ، وصرح مندوبها في مجلس الوصاية بأنه مادام من سلطة الحاكم الايطالي حق رفض

التشريعات فإن مسؤولية الإدارة الوصية تحتم طلب مشورة المجلس الاستشاري .

وعلى الرغم من ذلك فإن إيطاليا لم تأس من المحاولة ، فأعلنت سفارتها في القاهرة في سبتمبر 1958 عن استعدادها لتخلي عن الإدارة في الصومال قبل الموعد المحدد وإلغاء منصب الحاكم الإداري واستبداله بمندوب سام في ديسمبر 1958 ، وذلك بهدف إلغاء مجلس الاستشاري الذي يرتبط وجوده بوجود الإدارة الإيطالية ، وطلبت مصر في مقابل الاقتراح الإيطالي أن يتم تعديل مهمة المجلس لتصبح تقديم المشورة لحكومة الصومالية مباشرة إذا أقامت إيطاليا على تنفيذ خطتها²² .

وأصدر جمال عبد الناصر تعليمات بضرورة التوسع في نشاط مصرفي الصومال بكل صوره من بينها إنشاء أكبر عدد ممكن من المدارس وزيادة أعداد الموفدين من مدرسي وزارة التربية والتعليم وعلماء الأزهر لنشر الدعوة تمسك بالدين الإسلامي واللغة العربية²³ .

ونتيجة لنشاط عمران الشافعي القنصل المصري في الصومال طلبت الإدارة الإيطالية من مصر نقله من الصومال²⁴ ، كما قامت الإدارة الإيطالية بتضييق الخناق على المؤيدين لمصر والنزح بهم في السجون فمثلا عندما عاد الحاج محمد حسين²⁵ من مصر وتولى

رئاسة حزب وحدة الشباب مرة أخرى ، قامت الإدارة الإيطالية من أن تفقد موالة حزب الأغلبية لها فدعت بعض الموالين لها من الصوماليين إلى التقدم بعرائض وشكاوي ضد محمد حسين وضد إذاعة القاهرة وصوت إفريقيا²⁶ وضد أعضاء بعثة الأزهر وبعثة وزارة التربية والتعليم وضد المندوب المصري ، وراحت تعد ملفا من كل ذلك لتقدمه على مجلس الوصاية لإظهار مصر بمظهر الدولة التي تستغل مسؤوليتها الدولية في الصومال لخدمة أهدافها الخاصة وتخریب الأوضاع في الصومال²⁷.

وعندما تقدم محمد حسين بطلب لمصر لمساعدته على شراء مطبعة لإصدار صحيفة كانت مصر تدرك أن مثل هذه المساعدة ستتيح للإدارة الإيطالية الفرصة لنيل منها ومن مهمتها في المجلس الاستشاري ولذلك حرصت على عدم تقديم المساعدة له بصورة علنية²⁸.

ولم تبث أن سمحت الفرصة لإيطاليا تخلص من محمد حسين بعد أن دفعه الحماس إلى إلقاء خطب ثورية ضد الإدارة الإيطالية ، وهو ما أدى إلى حدوث أعمال عنف ، فدفعت الإدارة الإيطالية عملائها إلى فصله من حزب وحدة الشباب الصومالي ، فقام محمد حسين بتأسيس حزب جديد أسماه حزب صوماليا الكبرى²⁹ في

25 جوان 1958 وراح يهاجم حزب وحدة الشباب وتعاونه مع الإدارة الإيطالية التي تماطل وتحاول تأجيل الاستقلال³⁰.

ونتيجة لذلك تعرض حزب صوماليا الكبرى لضطهاد الإدارة الإيطالية والحكومة الصومالية ، وعندما طلب محمد حسين من مصر مساعدة مالية لكي يتمكن حزبه من المشاركة في الانتخابات الصومالية لجمعية التشريعية في عام 1959 وافقت على ذلك في بداية الأمر ثم عادت وتراجعت خوفا من اكتشاف الأمر واستغلال إيطاليا ذلك لنيل منها ومن ثم اتفق الحزب مع بعض الأحزاب المعارضة على مقاطعة الانتخابات بموافقة مصرية نتيجة لإجراءات القمعية التي كانت الإدارة الإيطالية تقوم بها ضد أحزاب المعارضة ضمانا لفوز حزب وحدة الشباب³¹ ، ووصل الأمر إلى حد أن أبلغ محمد حسين ممثل مصري الصومال أن بعض أعضاء حزبه ينوون القيام بأعمال اغتيالات وتخريب ولكن مندوب مصر نصحه بعدم اللجوء إلى تلك أحداث لإطالة أمد الوصاية وتأخير الاستقلال³².

وقام المندوب المصري بالاعتراض على إجراءات الحكومة الصومالية والإدارة الإيطالية ضد المعارضة وأيده المجلس الاستشاري في ذلك ، كما عملت الإذاعة المصرية الموجهة على إبراز تلك الإجراءات

لتكوين رأي عام من عدم شرعية أي حكومة تأتي بها الانتخابات في ظل الإجراءات القمعية والتسلط الايطالي³³.

ونتيجة لتأثير دور مصر في المجلس الاستشاري ، عادت الإدارة الايطالية لمحاولة التخلص من المجلس فاتفقت مع الحكومة الصومالية على إعلان استقلال البلاد بعد إجراء الانتخابات في أبريل 1959 ، ولذلك عند انعقاد مجلس الوصاية في جوان 1959، كانت هذه الخطة تعتمد على القرار الدستور وانتخاب رئيس جمهورية صومالي وبالتالي يمكن إعلان استقلال ، فوافقت مصر على هذه الخطة فيما عدا الجزء الخاص بانتخاب رئيس للجمهورية ، حيث رأت ضرورة تأجيل ذلك حتى إعلان الاستقلال في التاريخ المحدد له يوم 2 ديسمبر 1960³⁴.

3- مساهمات مصر في ترسيم الحدود الصومالية

كما ساهمت مصر دبلوماسيا من أجل تسوية وحماية حدود دولة الصومال وخاصة مع اثيوبيا التي كانت على علاقة ببريطانيا وفرنسا وإيطاليا حول التوسع على حساب الدولة الصومالية ، ولما أقر مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة بضرورة تعيين الحدود بمقتضى الاتفاقات الدولية عقدها بين الدول لتسوية حدود الصومال الايطالي ، وكانت بريطانيا قبل انسحابها قد وضعت في مارس 1950 خطا إداريا

مؤقتا يفصل بين الصومال الايطالي وإثيوبيا ولكن ايطاليا اعترضت على وضع هذا الخط دون استشارتها لذلك قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 ديسمبر 1950 دخول ايطاليا وإثيوبيا في مفاوضات مباشرة ، ولكن حتى عام 1954 لم تتم أية مفاوضات بهذا الشأن لهذا هاجم مندوب مصر كمال الدين إثيوبيا لتجاهلها محاولات الحكومة الايطالية لتوصل إلى اتفاق وذلك خلال اجتماع مجلس الوصاية نوفمبر 1954، ولذلك قرر المجلس إحالة القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشتها³⁵ ، وفي ديسمبر من نفس العام ناقشت الجمعية المسألة فقررت دعوة ايطاليا وإثيوبيا مفاوضات مباشرة للوصول إلى تسوية نهائية وقد وافقت مصر على ذلك ومعها جميع الدول العربية بينما امتنعت إثيوبيا عن التصويت ، وتضمن القرار انه في حالة عدم الوصول إلى نتيجة حتى جويلية 1955 يتم العودة للجمعية العامة³⁶ .

وفي عام 1956 دارت مفاوضات بين إثيوبيا وايطاليا ، حيث راحت إثيوبيا تماطل تأجيل الحل إلى ما بعد عام 1960 حتى يستقر الصومال وعندئذ تفاوضه³⁷ أما ايطاليا فبدأ واضحا عدم إصرارها على حل المشكلة مع إثيوبيا بسبب حرصها على حسن علاقاتها معها ، وأنها تجد أن من مصلحتها أن تبقى الصومال بحاجة إلى نوع من أنواع الحماية الخارجية ضد جيرانها بعد الاستقلال ، ولذلك انتهجت مصر

سياسة تقوم على إظهار اليأس من نجاح أية مفاوضات مباشرة ومعارضة أي سعي لاستئنافها ، والمطالبة بمحاولة حل المشكلة أحسن لصومال وعندما تعقدت العلاقات بين إيطاليا وإثيوبيا طلبت الإدارة الإيطالية من المجلس الاستشاري في فيفري 1958 الاشتراك في لجنة التحكيم التي أنشأتها الأمم المتحدة لتعيين الحدود بعد اعتداءات إثيوبيا ضد الصومال³⁸.

ومع اقتراب موعد استقلال الصومال ، تزايدت المخاوف مصر من احتمال تعرض مستقبل الصومال لخطر بسبب مشكلة الحدود خاصة وأن إثيوبيا كثفت وجودها المسلح على الحدود ، لذا كانت جميع الاحتمالات ليست في صالح مصر، لذا عملت مصر على اتخاذ إجراءات دولية لمنع عدوان إثيوبيا على الصومال بعد الاستقلال وكانت مصر ترى أن الدولة المنتظر أن تلجأ إليها الصومال هي الولايات المتحدة لأن الأخيرة هي تسليح الإثيوبيين³⁹.

لعبت مصر دور كبيرا في مواجهة الأطماع الغربية في الصومال ، كانت بريطانيا تطمح إلى إقامة الصومال الكبير الذي يتشكل من الصومال بريطانيا وصومال إيطاليا وكينيا ، و من ثم كانت مصر هدفا لهجوم بريطانيا في الصومال الإيطالي حيث أخذت تهو من أمر البعثات التعليمية المصرية وتصور بمظهر الدولة الطامعة ، بينما

كانت الولايات المتحدة ترغب هي الأخرى في مد نفوذها إلى الصومال عن طريق اتحاد الصومال الإيطالي بعد استقلاله مع إثيوبيا فيدراليا، وكانت مصر تعمل على ألا تصبح الصومال منطقة نفوذ أجنبية خاصة وأن جهود الدول الغربية كانت تصب كلها في هذا الاتجاه، فقد كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا يعقدون اجتماعات في كل من روما ولندن بصفة دورية لتشاور وبحث تنسيق السياسة الغربية في الصومال. ولم يكن الاتحاد السوفياتي بعيدا هو الأخر عن التطلع لاكتساب نفوذ في الصومال فكانت عروضه تتوالى على أحزاب المعارضة الصومالية وكان بعض الصوماليين يرون أن الوجود السوفيتي سيكون من شأنه الحد من تدخل الولايات المتحدة وبريطانيا في شؤون الصومال الداخلية أو ما يعرف بتوازن القوى في الصومال⁴⁰.

كما كثفت الولايات المتحدة نشاطها فزادت من المساعدات الاقتصادية التي تقدمها لصومال، كما افتتحت مكتبا للاستعلامات في مقديشو فضلا عن محاولتها وراثتها النفوذ الإيطالي عن طريق اصطناع عدد من الزعماء داخل الصومال يؤيدونها ويعتمدون عليها، وإبقاء الصومال في حاجة إلى معوناتها الاقتصادية والفنية مع تنفيذ بعض المشروعات البراقة التي تخدم المصالح الأمريكية، بالإضافة إلى تخويف الصوماليين من الشيوعية ومما أسمته الاستعمار المصري أو الناصري

وحاولت أن تصور مصر في صورة الدولة التوسعية التي تتطلع إلى إفريقيا لاستغلالها لصالحها اقتصاديا وسياسيا⁴¹.

ونتيجة ذلك قررت مصر مضاعفة جهودها في الصومال عن طريق مضاعفة الجهود التي يقوم بها المؤتمر الإسلامي بحيث يتم إقامة مركز ثقافي في مقديشو قبل الاستقلال وإلغاء القيود المادية على المبالغ المحصلة من بيع الماشية الصومالية وزيادة مبعوثي وزارة التربية والتعليم والأزهر مواجهة نشاط والإيطاليين⁴².

وكانت مصر تخشى من السياسة البريطانية الجديدة التي تقوم على مبدأ جديد هو مبدأ وحد تسد بدلا من المبدأ الاستعماري القديم فرق تسد ، حيث يقوم المبدأ الجديد على دمج وحدات إلى بعضها البعض لتكون أجدى لخدمة المصالح الاستعمارية. وعلى الرغم من أن مصر كانت تدعم فكرة الاتحاد الصومالي لأن الاتحاد يزيل الآثار التي خلفها الاستعمار والتي تتمثل في الحدود المصطنعة التي فرضها وتقضي على الروح القبلية الانفصالية التي غداها بنفوقه إلا أنها كانت ترى أن مثل هذا الاتحاد يجب أن تتوفر فيه شروط معينة وهي التحرر من الخضوع لأية سيطرة دخيلة ومراعاة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها⁴³.

الخاتمة : مما سبق يتضح أن مصر انتهجت سياسة جديدة تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد انتهاء المرحلة الانتقالية التي مرت بها في أعقاب ثورة يوليو 1952 ، فعلى الرغم من حرصها على علاقاتها بإثيوبيا إلا أن الأخيرة أنتجت سياسة معادية لها فتحالف مع الولايات المتحدة وإسرائيل وفرنسا وحاولت التوسع على حساب الصومال.

الهوامش:

- ¹- زاهر رياض، مصر وإفريقيا، دار الانجلو المصرية، المطبعة الأولى، القاهرة 1976، ص287
- ²- سعد الدين عبد الخالق، التطور التاريخي في العلاقات المصرية الإفريقية في الفترة 1952-1967، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1993، ص24
- ³- سعد الدين عبد الخالق، المرجع السابق، ص24
- ⁴- عبيدي يوسف فارح، الصراع الدولي في الصومال، دار الأمين لطبع ونشر، القاهرة 2007، ص147
- ⁵- نفسه، ص147
- ⁶- أمين الهويدي، مع عبد الناصر، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط3، القاهرة 1991، ص246
- ⁷- محمد فايق، عبد الناصر والثورة الإفريقية، بيروت، 1984، ص33-34
- ⁸- عبيدي يوسف فارح، المرجع السابق، ص149
- ⁹- محمد فايق، المصدر السابق، ص33
- ¹⁰- تولى منصب مندوب مصر في المجلس الاستشاري كل من محمد أمين رستم سنة 1950 ثم جاء بعده طلعت محمد الراغب نفس السنة ثم صلاح الدين فاضل سنتي 1951/1952 ثم محمود محرم سني 1952/1954 ثم محمد كمال الدين صلاح من سنة 1954/1957 ثم محمد حسن الزيات من 1957/1960، محمد مختار حس، الصومال الايطالي في فترة الوصاية من الاستقلال 1950-1960، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة 1983، ص51

¹¹- يعتبر هذا الحزب أول حزب سياسي تكون في الصومال ومن أكبر الأحزاب الوطنية في الصومال التي ظهرت خلال فترة الوصاية الذي تعود جذوره إلى سنة 1943 عندما تأسس نادي شباب الصومال في مقديشو ويعمل هذا النادي على تحقيق أهدافها المتمثلة محاربة القبلية والتفرقة وإنشاء المدارس والجمعيات من أجل نشر الأفكار الحديثة وبعدها نال النادي من الإعجاب لدى المواطنين آنذاك قامت قيادته إلى تحويل النادي إلى حزب سياسي في أفريل 1947 تتمثل أهدافه في تحرير الصومال واتحاد جميع أجزائه تحت راية موحدة وإلغاء التعصب القبلي والديني ومناهضة فكرة العودة الإيطالية إلى الصومال انظر: عبيد يوسف فارح ، الصراع الدولي في الصومال ، دار الأمين لطبع ونشر، القاهرة 2007 ، ص 109-111

¹² -Lewis ,M;A Pastoral Democracy ; A study of Pastoralism and Politics among the Northern Somali of the Horn of Africa , Oxford University Press , London 1961, P290

¹³- محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني ، مصر والصراع حول القرن الإفريقي 1945-1981، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة 2011، ص 129

¹⁴- نفسه ، ص 130

¹⁵- محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني: المرجع السابق ، ص 130

¹⁶- محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، المرجع السابق ، ، ص 131

¹⁷- عهدت الإدارة الإيطالية برئاسة أول وزارة صومالية إلى عبد الله عيسى على الرغم من أنه كان صديقا للإنجليز وخصما عنيدا لإيطاليا ولكيهم اختاروه لكونه عديم الثقة بالدول الإسلامية والعربية واتجاهه ناحية الحكومات الأوروبية، ومجارته لاتخاذ اللغة العربية لغة رسمية للصومال وكذلك مجارته لكل محاولة لتوطيد علاقاته بالشعوب الإسلامية، وزارة الخارجية المصرية: علبة رقم 1544، الرقم الملف 1/69/139 مذكرة من مندوب مصر إلى وزارة الخارجية بتاريخ 1956/3/23

¹⁸- يعتبر هذا الحزب من الأحزاب التي أقامت مبادئها على المعيار القبلي إذ كان يمثل أساسا مجموعة من القبائل الصومالية التي تقطن أجزاء من الصومال الايطالي في الجنوب وعند تأسيسه في أول الأمر اختار هذا الحزب اسم دجل والمرفلة وهو الاسم الذي يجمع هذه القبائل إلا أنه استبدل فيما بعد باسم آخر وهو حزب الدستور الصومالي المستقل، وتأسس هذا الحزب في 26 مارس 1947 وترأسه هبد الله شيخ، ويعتبر الحزب من الأحزاب التي ظهرت تحت الإدارة البريطانية، ولكنه كان مدعوما من قبل الايطاليين. وقد تبني الحزب أهدافا قومية، واقترح خلالها اللامركزية الإقليمية أساسا في الحكم، وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية. انظر عبيدي يوسف فارح، الصراع الدولي في الصومال، دارالأمين لطبع ونشر، القاهرة 2007، ص 120

¹⁹- عبيدي يوسف فارح، المرجع السابق، ص 130-132

²⁰- محمد فايق، المصدر السابق، ص 32-33

²¹- تمام همام تمام، تاريخ إفريقيا الحديث، بيروت، 1998، ص 141-142

²²- احمد برخت ماح، وثائق عن الصومال والحبشة وإرتريا، القاهرة 1981، ص 306-308

²³- محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، المرجع السابق، ص 134

²⁴- نفسه، ص 134

²⁵- ولد محمد حسين حامد في مقديشو سنة 1913، درس في المدارس القرآنية وتشبع منذ صغره بكرهية الاستعمار، وشارك في مقاومة الايطاليين حيث أصبح من

الطلائع الأولى للفكر القومي الصومالي، وكان عضوا مؤسسا في نادي الشباب الصومالي والذي تحول فيما بعد إلى حزب وحدة الشباب الصومالي، ويعتبر محمد حسين من أشهر الصوماليين الداعين لعروبة الصومال انظر عبيدي يوسف فارح: المرجع السابق، ص 115.

²⁶ Lewis, OP.,Cit,P290.

- ²⁷- أحمد برخت ماح، المرجع السابق، ص309
- ²⁸- كانت علاقة إيطاليا بحزب وحدة الشباب قائمة على العداء في بادئ الأمر، إذ كان الحزب يرفض عودة إيطاليا إلى الصومال، بينما كانت إيطاليا تعتبره حركة خطيرة متطرفة تخشى منها على مصالحها ورعاياها الإيطاليين في الصومال، ولكن الحزب قرر في بداية عام 1954 انتهاز سياسة تعاون مع الإدارة الإيطالية. يوسف فارح، المرجع السابق، ص115-116
- ²⁹- تأسس هذا الحزب في جوان 1958 في ظل الوصاية الإيطالية بقيادة محمد حسين بعد فصله من حزب وحدة الشباب اثر خلافات مع أعضائه حول التعاون الودي بين قيادات الحزب وبين الإدارة الإيطالية الوصية، كما اختلف معهم على انضمام بعض الأعضاء الموالين للإدارة الإيطالية إلى الحزب، ولقد تبلورت مبادئ حزبه في جعل الدين الإسلامي ديناً رسمياً للصوماليين والطلبة بتحقيق الاستقلال، وبما أن حزب صوماليا الكبرى تميز بشعاراته الإسلامية والقومية وميولاته لمصر فرض عليه خناق من قبل الإدارة الإيطالية انظر يوسف فارح، المرجع السابق، ص115-117.
- ³⁰- محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال، دار المعارف، القاهرة 1983، ص85
- ³¹- أحمد برخت ماح، المرجع السابق، ص314
- ³²- محمد فريد السيد حجاج: المرجع السابق، ص85
- ³³- يوسف فارح، المرجع السابق، ص116-118
- ³⁴- محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، المرجع السابق، ص136
- ³⁵- محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، المرجع السابق، ص137
- ³⁶- نفسه، ص137
- ³⁷- كان أساس المشكلة يعود إلى اختلاف تفسير كل من إيطاليا وإثيوبيا للاتفاقية الموقعة بينهما في عام 1908 لتعيين الحدود بين الصومال الإيطالي وإثيوبيا، فبينما طالبت

أثيوبيا بأن يكون رأس الحدود التقاء خط طول 48 شرق مع خط عرض 8 شما
كما وضعته بريطانيا. كانت إيطاليا ترى أن يكون خط الحدود التقاء خط طول 47
شرق مع خط عرض 8 شمال، وقد اعترفت إثيوبيا في مذكراتها التي قدمتها للأمم
المتحدة في عام 1934 بأن خط الحدود هو بمحاذاة شاطئ الصومال الواقع على
المحيط الهندي وعلى بعد 180 مي إلى الداخل أي عند خط 47 ولكنها عادت وقالت
بعد ذلك أنها اضطرت إلى الإقرار بذلك تحت ضغط الجيوش الإيطالية التي كانت

تقرع أبوابها

³⁸- محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، المرجع السابق ، ص139

³⁹- نفسه ، ص140

⁴⁰- يوسف فارح ، المرجع السابق ، ص120-122

⁴¹- نفسه، 123

⁴²- نجاح العشري، عبد الناصر والحركات التحرر العربي والإفريقي، مكتبة جزيرة،

القاهرة 2011 ، ص158-159

⁴³- بطرس بطرس غالي : بين الصومال وإثيوبيا، جريدة الأهرام، العدد 85، مارس 1959،

ص21.